

بعثة مصرية، تضم ضابطاً من الجيش المصري وآخر من حرس الخديوي، للتباحث مع محافظ العريش وتنظيم دوريات حدودية، بهدف تثبيت خط الحدود هناك، وتعزيز الوجود المصري. وفي تلك الاثناء، أيضاً، قدّمت دائرة الاستخبارات العسكرية البريطانية تقريراً^(٢٢) الى الخارجية البريطانية بشأن تعيين الحدود في سيناء، أظهر بوضوح، ان الحدود الرسمية لمصر الخديوية تتبع خطاً يمتد من نقطة العريش - رفح باتجاه جنوبي - غربي الى رأس خليج السويس؛ أما منطقة طور سيناء التي حدّدها فرمان العام ١٨٤١ الموجّه الى محمد علي، فيحدّها، شمالاً، الخط الذي يتبع طريق قوافل الحج، والممتد من السويس، عبر نخل، حتى العقبة، بحيث تكون المنطقة الواقعة جنوب هذا الخط تابعة للسيادة المصرية؛ أما المنطقة الى الشمال منه، فانها تتبع متصرفية القدس العثمانية، ويفصلها عن الاراضي المصرية خط العريش - السويس. ولكن تقرير المخابرات البريطانية لاحظ ان التعديل الوحيد الذي أدخل على خط الحدود التركية - المصرية هو ما تضمنته رسالة كرومر الى ديكران باشا، بتاريخ ١٨٩٢/٤/١٣، مشيراً الى ان المنطقة المتنازع عليها في سيناء تنحصر، عملياً، ضمن المثلث الواقع بين رفح والسويس والعقبة، وهي منطقة صحراوية جرداء، يكاد يكون من المستحيل على أية قوة مهاجمة من الشرق (أي عثمانية) اختراقها بسهولة، وبالتالي تهديد قناة السويس والوجود البريطاني في مصر. ونصح تقرير المخابرات بعدم اثاره الاهتمام العثماني بالحدود في سيناء، والاكتفاء بالتفاهم الضمني، القاضي بالاعتراف بخط السويس - رفح حدوداً رسمية بين مصر وتركيا، مع الاقرار بالامتياز الذي حصل عليه الخديوي اسماعيل لحماية قوافل الحج من السويس الى العقبة، ببسط «الادارة» المصرية على باقي سيناء، اضافة الى بعض المواقع الحجازية على خليج العقبة؛ وفي أحسن الاحوال، الاكتفاء بالخط الذي حدّده كرومر في العام ١٨٩٢.

ولكن منطقة سيناء، التي كانت، حتى ذلك الحين، مهمة تقريباً، ومتروكة لسيادة القبائل البدوية، وأحكامها، وتقاليدها، بدأت تحظى بأهمية متزايدة، نظراً الى قربها من الخط الحديد الحجازي، من جهة، ومشاريع الاستيطان الصهيونية، من جهة أخرى. ونظر كرومر، بقلق خاص، الى احتمال قيام العثمانيين بمدّ خط حديد فرعي من معان الى العقبة، وبالتالي اتاحة المجال لامكانية حشد قوة تركية كبيرة تهدد أمن قناة السويس. وانعكس هذا القلق في تقرير كرومر السنوي عن مصر والسودان^(٢٣) للعام ١٩٠٥، الذي جاء فيه: «ان أنظار الحكومة المصرية اتجهت، مؤخراً، الى الاهتمام بشؤون شبه جزيرة سيناء وكانت أهملت منذ أعوام لأسباب مختلفة». أما ترجمة هذا الاهتمام، فجاءت على هيئة بعثة مصرية، برئاسة الكولونيل البريطاني، ويلفرد جننغز براملي، وهو «احد الاشخاص الثلاثة الذين رشّحهم كرومر الى عضوية لجنة التحقيق في امكانات مشروع العريش الصهيوني، وبرأيه أفضلهم، لمعرفته الوثيقة بعادات، ولغة، أهل المنطقة، ولأنه اشترك بعمليات مسح معظم سيناء»^(٢٤).

كانت مهمة براملي المعلنة الفصل في نزاعات مستحكمة بين أفراد القبائل البدوية في سيناء. ولكنه، في الواقع، ويعد تعيينه حاكماً ومفتشاً عاماً لمنطقة سيناء، عمداً الى تعزيز الوجود البريطاني - المصري، عسكرياً وإدارياً. وشمل ذلك تنظيم قوة من الهجانة للقيام بأعمال دوريات المراقبة والحراسة، واقامة مركز شرطة ومبانٍ للجند وفندق صغير في نخل، بالاضافة الى تحسين النشاط الزراعي في منطقة العريش.

لم تنظر السلطات العثمانية بعين الرضى الى تلك الاجراءات المتخذة من جانب «الحكومة المصرية ومستشاريها البريطانيين»، خاصة انها ترافقت مع قرب الانتهاء من أعمال الخط الحديد الحجازي. وعزّزت حالة القلق العثماني الحملة القوية التي شنتها الصحافة الوطنية، والاسلامية